الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاثتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1997-2017)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من اعداد الطلبة:
- إلهام سعيد
- شهرزاد بوحروف

تحت إشراف:
أ. آمال بوعفار

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شريفة بوالشعور	أستاذ محاضرة قسم أ	جامعة 20 أوت 1955/ سكيكدة	رئيسا
آمال بوعفار	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة 20 أوت 1955/ سكيكدة	مشرفا
فريدة بوغازي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955/ سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى التي تعجز الكلمات عن شكرها و إلى التي تجف الأقلام في مدحها، إلى التي افتخر بها و اعتز بها، إلى سندي في هذه الحياة إلى من سهرت الليالي و ضحت و لا تزال تضحي من أجل إسعادي و إلى التي أوصلتني إلى بر الأمان أمي الغالية حفظها الله .

إلى الذي كان لي قدوة في الحياة، إلى الذي علمني حب العمل و فعل الخير إلى من ساندني في مشواري الدراسي و تعب علينا إلى أبي العزيز حفظه الله.

إلى إخوتي " بثينة-شيماء-عبد الرحمان-محمد لمين "

و إلى كل العائلة صغيرا و كبيرا و إلى كل شخص لم يذكر اسمه

إلى من شاركت معها هذا العمل " شهرزاد "

اهدي عملي هذا إليكم جميعا.

" إلهام "

الإهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى اما بعد يسعدني و يشرفني ان اهدي ثمرة جهدي و تعبي الى من تتسارع لها عبارات الحب و الامتنان على ما قدمته لي الى امي التي لو اعطيتها كل ما املك في الدنيا ما وفيت اجرها اليك يا اعز ما املك»

الى الذي لم يبخل علي بشي احتجته من اجل راحتي الى رمز الصرامة اليك اعز مخلوق في الدنيا "ابي الغالي" أطال الله عمركما و ادامكما نورا لنا

الى سندي في هذه الحياة اخوتي "سارة - بدر الدين- ياسر- سيف الدين"

الى خطيبي "طارق"

"الى كل الاهل و الاقارب و من كان لهم اثر جميل على حياتي"

الى صديقاتي " نوال- اماني- سلاف- لينة- منى- خولة- وسيلة"

الى الصديقة التي عرفتني بها الجامعة و من شاركت معي هدا العمل "الهام"

الى كل من احبهم قلبي و نسيهم قلمي اليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي

"شمرزاد"

شكر و عرفان

الشكر و الحمد و الثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم فقد أحيانا من العدم و هدانا من ضلالة و علمنا من جهالة و عافانا و آوانا و كسانا، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظم سلطانه.

كما نتوجه بجزيل الشكر و عظيم التقدير و خالص الامتنان إلى الأستاذة بوعفار أمال لقبولها الإشراف على هذه المذكرة.

و نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1997-2017.

حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية والمتمثلة في أن الجزائر لا تزال ضعيفة من ناحية استفادتها من الاستثمار الخاص للتقليل من ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية. إضافة إلى أن القطاع الخاص مازال لم يحقق الأهداف المرجوة منه في تخفيض معدلات البطالة التي عرفت تذبذبا من سنة لأخرى بتسطير سياسات تشغيلية وبرامج.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الخاص، البطالة، القطاع الخاص.

الملخص:

ABSTRACT:

This study aims to highlight the impact of private investment on unemployment rates in Algeria during the period 1997-2017.

Where we relied on the descriptive analytical approach, and through this study, we reached the following results, which are that Algeria is still weak in terms of benefiting from private investment to reduce the unemployment that affected all social groups. In addition, the private sector still did not achieve the desired goals of reducing unemployment rates that fluctuated from year to year by underlining operational policies and programs.

Key words: Investment, Private Investment, Private Sector, The unemployment.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات والرموز	
المقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الخاص و معدلات البطالة	5–18
تمهيد.....	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار و البطالة.....	7
المطلب الأول: ماهية الاستثمار	7
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار و أنواعه	7
الفرع الثاني: تعريف القطاع الخاص	8
الفرع الثالث: خصائص القطاع الخاص	9
الفرع الرابع: العوامل الاساسية المحددة لنمو القطاع الخاص.....	10
المطلب الثاني: ماهية البطالة.....	10
الفرع الأول: تعريف البطالة.....	11

الفرع الثاني: طريقة قياس معدل البطالة	12
الفرع الثالث: أسباب البطالة.....	13
الفرع الرابع: أنواع البطالة.....	13
المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الخاص و معدلات البطالة.....	15
المطلب الأول: الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي.....	15
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الخاص بمعدلات البطالة.....	15
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة	17
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	17
المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث.....	18
الخلاصة	19
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للاستثمار الخاص و معدلات البطالة في الجزائر	44-20
تمهيد.....	21
المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر	22
المطلب الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر.....	22
الفرع الأول: واقع الاستثمار في الجزائر.....	22
الفرع الثاني: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر.....	27
المطلب الثاني: تطور القطاع الخاص في الجزائر.....	28
الفرع الأول: مسار القطاع الخاص و أهم الإجراءات و القوانين المتخذة في تعزيز مكانه	28

في الجزائر	
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري.....	29
المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر.....	34
المطلب الأول: مدخل الى البطالة في الجزائر.....	34
الفرع الأول: الخلفية التاريخية عن مشكلة البطالة في الجزائر.....	34
الفرع الثاني: خصائص البطالة في الجزائر.....	35
الفرع الثالث: أسباب البطالة في الجزائر.....	36
المطلب الثاني: تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر	37
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بمعدلات البطالة في الجزائر.....	40
المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم و سوق العمل.....	40
المطلب الثاني: العلاقة بين القطاع الخاص و مشكلة البطالة.....	41
الخلاصة.....	44
الخاتمة	48-45
قائمة المراجع	51-49

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص و القطاع العام 2010-2017.	29
2-2	تطور مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات 2000-2017.	31
3-2	تطور مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات 2000-2017.	32
4-2	تطور مساهمة القطاع الخاص و العام في التشغيل 2011-2018.	33
5-2	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر 2009-2013.	42

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	مخطط يوضح تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص و العام.	30
2-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1997 – 2017.	38
2-3	تطور الاستثمار الخاص في الجزائر 1997 – 2017.	42

قائمة المختصرات الرموز

قائمة المختصرات والرموز:

الرمز	الترجمة باللغة الفرنسية	الترجمة بالغة العربية
APSI	agence de promotion et de suivi des investissements	وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات
CNI	Conseil national de l'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
ANDI	Agence nationale de développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
CIRDI	L'accord international de garentie des investissements et l'accord interétatique de règlement de différends relatifs aux investissements	الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار و اتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الاستثمار

المقدمة:

توطئة:

من بين المشكلات التي زعزعت كيان معظم اقتصاديات العالم، نجد ظاهرة البطالة والتي تعتبر من المواضيع التي كانت ولا زالت مجالا للدراسة و الاهتمام خاصة في الدول المتقدمة، حيث تعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة فهذه الأخيرة تكاد أن تكون من أهم المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم و التنمية في معظم المجتمعات مما أدى لمختلف الدول انتهاج سياسات مختلفة و وضع خطط استراتيجية كمحاولة للتخفيف من حدتها .

حيث يعتبر الاستثمار عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي لذلك بدأت الدولة في تشجيع و دعم القطاع الخاص من خلال وسائل كثيرة من أهمها التسهيلات المالية وغيرها من أنواع الدعم والتشجيع. ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفر فرص عمل للمواطنين المحلين كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات المحلية في رفع مستوى و كفاءة الخدمات العامة المحلية خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للمجتمع .

وبما أنا الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعي جاهدة لاستحداث وظائف جديدة للحد من مشكلة البطالة وتدريب وتأهيل العمالة الوطنية، ونظرا لإدراك الحكومة الجزائرية بأهمية تأثير الاستثمار الخاص على معدلات البطالة حيث بدلت جهود و إصلاحات اقتصادية في هذا الصدد فإن تقليص دور الدولة و خصصت جزء من القطاع العام، ستشكل إشارات واضحة ومشجعة للمستثمرين كنتيجة لسعي الجزائر لإنعاش اقتصادها الوطني وفتح المجال للمستثمرين كحل لمشكلة البطالة و تحقيق التوازن في سوق العمل.

الإشكالية:

بناء على ما سبق ذكره تتضح لدينا معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر؟**

التساؤلات الفرعية:

تم تجزئة التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المؤهلات التي تساعد على نجاح الاستثمار في الجزائر؟
- هل يساهم القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق القيمة المضافة؟
- ما هو واقع البطالة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة بين الاستثمار الخاص و البطالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن الاعتماد على بعض الفرضيات التي يمكن صياغتها فيما يلي:
- تمتلك الجزائر الكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية وكذا قاعدة قانونية و مؤسساتية تساعد على نجاح الاستثمارات.
- يساهم القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة وفي خلق مناصب الشغل في الجزائر لكن ليس بالقدر المنتظر منه.
- عرفت معدلات البطالة في الجزائر تذبذبا و تفاوتا كبيرا من سنة إلى أخرى وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى انتهاج سياسات مختلفة للحد منها.
- الاستثمار الخاص بالجزائر يساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى ما يلي:

- الرغبة الذاتية للبحث في هذا الموضوع.
- ارتباط الموضوع بنوع التخصص الذي تدرس فيه.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على واقع الاستثمار الخاص.
- إعطاء لمحة حول البطالة و تشخيصها في الجزائر.
- بيان أثر الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية البحث فيما يلي:

- يحتل موضوع الاستثمار الخاص أهمية بالغة كونه يعالج أحد الأليات الرئيسية في النشاط الاقتصادي.
- يساهم الاستثمار الخاص في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر من خلال انتهاج سياسات وبرامج مختلفة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم دراسة حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة في إطار زمني يمتد من 1997 إلى 2017 وذلك من أجل معرفة مدى تأثير الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر.

منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي باعتباره الأكثر توافقا مع طبيعة الفصل الأول الذي تناولنا فيه أدبيات الدراسة وكذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالاستثمار الخاص ومعدلات البطالة والعلاقة بينهما من خلال مراجعة عدد من الكتب والرسائل الجامعية ومجلات، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل المعطيات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة.

صعوبات الدراسة:

انعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.

- قلة المراجع أدت بالصعوبة و التحكم في الموضوع.
- صعوبة جميع المعلومات المتعلقة بالعلاقة التي تربط بين الاستثمار الخاص و معدلات البطالة.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم التقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: خصص للإطار النظري لمتغيرات الدراسة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول تضمن الأدبيات النظرية للاستثمار والبطالة، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى العلاقة بين الاستثمار الخاص ومعدلات البطالة، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الدراسة السابقة والقيمة المضافة.

أما الفصل الثاني: فخصص للجانب التطبيقي ويتضمن ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر، أما في المبحث الثاني تناولنا واقع البطالة في

الجزائر والمبحث الثالث تطرقنا إلى العلاقة بين الاستثمار الخاص ومعدلات البطالة في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الخاص ومعدلات البطالة.

- ❖ المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار والبطالة.
- ❖ المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الخاص ومعدلات البطالة.
- ❖ المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة

تمهيد:

يلعب الاستثمار الخاص دورا بارزا في غالبية المجتمعات حيث أنه يمثل ركيزة هامة للتخفيف من مشكلة البطالة التي تعتبر من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تتمثل في استعراض المفاهيم العامة للاستثمار والاستثمار الخاص وخصائص القطاع الخاص والعوامل المحددة لنمو القطاع الخاص. إضافة إلى استعراض مفهوم البطالة و طريقة قياسها و أسبابها و مختلف أنواعها ثم سنبرز العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة وكذلك تقديم مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى المتغيرين.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار والبطالة.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الخاص ومعدلات البطالة.

المبحث الثالث: الدراسات التطبيقية السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار والبطالة

توجد عدة مفاهيم للاستثمار والبطالة يتم توضيحها في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

لقد شغل موضوع الاستثمار والاستثمار الخاص حيزا هاما حيث اصبح القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) في الاقطار النامية يشكل عصب الاقتصاد الوطني وتعددت انشطته الانتاجية والتجارية واصبح يمثل الدعامة الرئيسية الاقتصادية النامية وعليه سوف نتطرق الى اهم المفاهيم التي يعني بالاستثمار والاستثمار الخاص.

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار وانواعه

اولًا: مفهوم الاستثمار:

هناك عدة تعاريف للاستثمار نذكر منها:

يعرف الاستثمار على انه:" التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة و كذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع امكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة." [1]

كما يعرف الكاتب **Daniel Sopel** الاستثمار بانه:" التخلي عن مبلغ حاضر وأكيد على أمل الحصول على عوائد."[2]

يقودنا هذا التعريف الى ابراز جانبين:

- التحكيم بين الحاضر والمستقبل " عامل الزمن ".
- رهان مرتبط بحالة عدم التأكد " عامل المناظرة ".

مما سبق يمكننا القول ان الاستثمار يمثل "مجموعة من الأموال التي تخلى عنها الفرد في لحظة من الزمن قصد زيادتها مستقبلا بشكل اكبر."

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين العنصرية و التطبيق)**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009، ص31.

[2] جمال الدين برقوق و اخرون، **ادارة الاستثمار**، طبعة 1، دار الجامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2016، ص16.

ثانيًا: انواع الاستثمار

هناك عدة انواع من الاستثمار نميزها فيما يلي:[1]

أ- الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي:

- **الاستثمار الحقيقي:** هو الاستثمار الذي يتم من خلال الأصول الانتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي.
- **الاستثمار المالي:** هو الاستثمار الذي لا ينتج منه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما من خلال نقل ملكية وسائل الانتاج والأموال المستثمرة لمستثمر آخر.

ب- الاستثمار المحلي و الاجنبي:

- **الاستثمار المحلي:** هو الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المتضمن لتلك الاستثمارات و يكون ذلك ممولًا عن طريق القطاع العام والخاص.
- **الاستثمار الاجنبي:** هو الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف تحصيل الارباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات.

ت- الاستثمار العام و الخاص:

الاستثمار العام: هو رأس المال الذي تقوم الحكومة أو أي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه وتمويله، ويكون هذا التمويل إما من فائض الايرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة.

الاستثمار الخاص: هو ما يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار.

الفرع الثاني: تعريف القطاع الخاص

بما أن الاستثمار الخاص تابع للقطاع الخاص فيمكن الربط بينهما، وعلى هذا الاساس سنتطرق لبعض التعاريف فيمايلي: [2]

يعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه:" ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة و يدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية."

---

[1] اعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2014-2015، ص4-5.

[2] المرجع نفسه، ص5.

وكذا يعرف بأنه" الإضافة الى الطاقة الانتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطبق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساسي خلال فترة زمنية مستقبلية.

كما يعرفه البعض بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وفيه يتم تحقيق الموارد الانتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة:"

وعرف أيضا بأنه:" عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي تكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الانتاج بناءًا على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والانشطة المتخذة"[1]

وبناءًا على هذه التعاريف يمكن وضع التعريف التالي:

الاستثمار الخاص "هو جزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج."

الفرع الثالث: خصائص القطاع الخاص

بما أن الاستثمار الخاص ينتمي الى القطاع الخاص فيمكننا القول أن القطاع الخاص يتميز بمجموعة من الخصائص و من أهمها:[2]

- السرعة في الانجاز وتحقيق اهداف وبرامج ومشاريع الاقتصادية وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يزيل تخوف راس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطئ في حركته ومبادرته.
- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي الى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
- يتصف القطاع بإتباع أساليب ادارته حديثة وكذلك باستعمال تكنلوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة و زيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص والمتمثل أساسا في الحصول الى اقصى ربح.

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية– دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر،المجلد6 ، العدد10،2016، ص240.

[2] المرجع نفسه، ص241.

الفرع الرابع: العوامل الاساسية المحددة لنمو القطاع الخاص

طلب تنميه القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الاساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن اهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي:[1]

- **معدلات لنمو الاقتصادي مقبولة:** حيث ان زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الطلب بالكلي و والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
- **القروض الاستثمارية:** إن المؤسسات الاقتصادية في الكثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها عن القروض المصرفية، لذا فإن توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.
- **الانفاق الحكومي:** يؤثر الانفاق الحكومي بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الانفاق العام يؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زياده الاستثمارات وأي نقص في الانفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه المشاريع الجديدة.
- **السياسة الغريبة:** الضريبة المرتفعة لاستثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة القطاع العائلي، مما يؤدي الى نقص الادخار والحد من الاستثمار كما أن الضرائب على ارباح الشركات تحدد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.
- **الاستقرار السياسي والامني:** والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخذ من خطوات التنمية لأنه يؤدي الى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل الامر الذي يؤدي برجال الأعمال الخواص الى سحب وتوقيف المشاريع التنموية.
- **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** وتتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة الى التعليم والصحة و لتكوين وتعزيز هذه الخدمات الاساسية أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة مؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة، فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية عمليات وانشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري و لاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص.

المطلب الثاني: ماهية البطالة

ان ظاهرة البطالة موجودة في أغلب المجتمعات الانسانية عبر التاريخ والجميع يدرك أنها السبب وراء العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تمس سيادة الدول لارتباطها بالعنصر البشري الذي هو محرك للتنمية.

[1] المرجع نفسه، ص242.

ومن خلال هذا المطلب يتم تحديد هذه الظاهرة وذلك بالتطرق الى مفهومها وطرق قياسها وأسبابها اضافة الى الانواع.

الفرع الاول: تعريف البطالة

تعددت تعاريف البطالة واختلفت من باحث الى اخر حيث نذكر منها:[1]

تعرف البطالة على انها:" حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل الا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، لكنهم لا يحصلون عنه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل."

وتعرف البطالة كذلك على أنها:" عدم القدرة على استيعاب واستخدام اهم الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل والعمال الذي يعتمد على العرض والطلب الذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها في سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة الى خدمات الأفراد فالبطالة بهذا المفهوم تعني الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة الى مجموعتين:

- بطالة ترجع الى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني او عقلي.
- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل نتيجة عجز جسماني او عقلي.

العمل و البطالة ترجع الى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على ايجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

وعرفت منظمة العمل الدولية البطالة على أنها:" هي العاطل عن العمل كل من هو قائم على العمل و راغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الجر السائد و لكن دون جدوى."

كما تعرف دائرة المصارف الأمريكية البطالةبأنها:" هي مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير الى أن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكن لا يجدونه."

ومن المنطق أن البطالة تشمل مجموعات مختلفة من الافراد هم:

- الذين لا يعملون.
- الذين يعملون موسيا فقط.
- العاملين فعلا و لكن دو انتاجية منخفضة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أقول أن البطالة هي:" عدم ممارسة الفرد أي عمل سواء كان العمل بدني أو ذهني سواء كانت عدم الممارسة راجعة الى نقص فرص العمل مع كثرة الطلب عليها."

[1] وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة**، كلية الادارة و الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص08 . htpp://www.alroqey.com (consulte le 27/5/2022)

الفرع الثاني: طريقة قياس معدل البطالة

معدل البطالة: هو نسبة الأفراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة والكشف عن ذلك المعدل ليس أمرا سهلا.[1]

وقياس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة ودلك باستخدام الصيغة التالية:[2]

معدل البطالة: عدد العاطلين عن العمل تقسيم الفئة الناشطة × 100.

وتتكون الفئة الناشطة من الافراد الذين هم في سن العمل القادرين و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون اذا:

الفئة الناشطة = العاملون + الناشطون.

ويقصد بالعاملين كل ما يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى اذا كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أمّا العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أمّا بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة الناشطة هم:

الأفراد دون سن معين: و هم الافراد الذين دون سن العمل القانوني و هو 15–16 فما فوق.

الافراد فوق سن معين: و هو التقاعد و المعاش وهو 65 سنة فما فوق.

الأفراد من فئات معينة:

- الفئات الغير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرض و العجز و طلبة المدارس.
- الفئات الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون على العمل و لا يرغبون فيه.
- الفئات الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حياة اليائس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

و عادة ما تقاس البطالة انطلاقا من العلاقة التالية:[3]

$$\mathbf{u = \frac{U + N}{U}}$$

[1] خالد محمد زواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2004، ص21.

[2] رحيمي عيسى و آخرون، **ظاهرة البطالة**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد00، 2018، ص 145.

[3] René Teboul, **Macroéconomie**, édition Foucher, Vanves, 2006, p 195.

حيث:

u : معدل البطالة.

U: عدد المتعطلين.

N: إجمالي قوة العمل (عاملين + عاطلين عن العمل)

الفرع الثالث: اسباب البطالة

تكمن اسباب البطالة فيما يلي:[1]

- رغبة بعض الشباب في الالتحاق في عمل معين على الرغم من عدم توافره و توافر غيره فإن ذلك يؤدي الى انتشار البطالة نظرًا لرفضه العمل في هذا المجال مثلا على أمل أن يتاح له في المستقبل الالتحاق بالعمل الذي يرغبه مما يكون ذلك داعيا الى انتشار البطالة.
- يقوم بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية اذت الى انتشار البطالة حيث أن بعض الأسر في بعض المجتمعات تنظر الى الحرف اليدوية على أنها أعمال حقيرة و مستواها أقل مما يجل هؤلاء الأفراد يرفضون هذه الأعمال اليدوية على أمل أن يلتحق بوظائف مرموقة و ربما لا تتوافر هذه الوظائف في الغالب مما يؤدي الى انتشار البطالة.
- تعاطي المخدرات والمسكرات تعد طريقا ممهدا للبطالة وانتشارها حيث ستكون القوة قد انتهكت في المسكرات والمخدرات وادمانها.
- تفضيل البعض عدم العمل والجد فيه من أجل الحصول على مال بطرق سهلة ولو غير مشروعة كالتسول والسرقة والنصب والاتجار في المخدرات... إلخ كل ذلك اذى الى انتشار البطالة.

الفرع الرابع: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظراء اليها و نذكر منها ما يلي:[2]

- **البطالة الدورية:** تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة الى الدروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد الى دائرة الانكماش تحدد البطالة وهده الدورات يتعرض لها الاقتصاد الراس مالي بصفة دورية.
- **البطالة الاحتكاكية:** هي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني و تنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لذى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ويمكن ادخال هذا النوع من البطالة في

[1] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، 2007، ص31-32.

[2] خالد محمد زواوي، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

تلك التي اشارت اليها الأمم المتحدة وهي خاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح وذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة اقتصاديا.

- **البطالة الهيكلية:** وتسمى في مراجع أخرى البطالة الفنية و أسبابها كثيرة منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه التغير في هيكل العمالة المستخدمة او إدخال تطور تقني معين في إعداد المكلفين بأداء العمل مما يؤدي الى توفير الأعمال الزائدة من العمالة، أو بسبب انتقال الصناعة من مكان الى اخر فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال فيتعطلون عن العمل.
- **البطالة الموسمية أو العرضية:** وهي بطالة تحدث في حالة غير المستقر وهي تتشابه مع البطالة الجزئية أو الاحتكاكية ويسمى العاطلون هنا بعمالة اليومية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الخاص و معدلات البطالة

المطلب الأول: الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الاطار تؤكد بعد الدراسات وجود علاقة ايجابية قوية بين انشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الانتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة مع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخرين من القرن الماضي نمو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخوصصة ادى الى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص الى مجمل الاستثمارات من ناحية والى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة الى الناتج المحلي من ناحيه اخرى، وقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية، كما ان كفاية انتاجية استمارة القطاع الخاص تفوق كفاية وانتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلصت عدة دراسات الى أن هناك تأثيرا ايجابيا واسعا على النمو مصاحبة الاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثيرات الاستثمار العام ليس هذا حسب بل اكدت بأكثر من مرة ونصف والتي تؤكد درجه ارتباط استثمارات القطاع الخاص بالتنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البنية المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.[1]

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الخاص بمعدلات البطالة

من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الاستثمار الخاص ساهم بنسبة كبيرة في التقليل من البطالة كمايلي:[2]

حيث كانت البطالة وما تزال تشكل مصدر قلق اجتماعي في مختلف الدول وهو ما جعل المفكرين الاقتصاديين يولونها حيزا هاما، في دراسة اقتصادية لقد ارجع **Keynes** ظاهرة البطالة والكساد التي ساعدت العالم بداية الثلاثينات من القرن الماضي الى العجز في الطلب الكلي، اعتبر ان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي وخاصة الانفاق الحكومي ستؤدي الى زيادة حجم العمالة و التوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل بحيث يقل حجم البطالة عن 1% ويمكن لسياسة الانفاق الحكومي ان يؤثر على التشغيل من خلال ثلاثة قنوات رئيسية:

- **القناة الاولى:** تتمثل في معالجة حالة الكساد عن طريق الرفع من الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الاستثمار والانتاج وتراجع معدلات البطالة.

[1] بونوة شعيب، لخضر عبد الرزاق مولاي، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 07، 2009-2010، ص139.

[2] قوري يحيى عبد الله، **أثر الاستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 6، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار ، الجزائر، ص67.

- **القناة الثانية:** يتكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البيئة التحتية التي تسمح بزيادة الاستثمار الخاصة من ثم زيادة فرص التشغيل وتراجع البطالة.
- **القناة الثالثة:** في المشاريع الاستثمارية المباشرة التي تشرف عليها الحكومة التي تساهم بدورها في امتصاص البطالة.

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية للدراسات السابقة

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة

تم تسجيل بعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الاستثمار والبطالة يذكر منها ما يلي:

أولا: دراسة فارس شلالي 2005: مذكرة ماجستير بعنوان "دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001، 2004."

تهدف هذه الدراسة الى إيجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن انشائها مستقبلا على حسب الامكانيات المالية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009.

وقد توصلت إلى أن وضعية سوق العمل مقلق ولقد تأثرت بفعل الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة ضمن برامج تعديل الهيكلية.

ثانيًا: دراسة مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة ابي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009-2010).

لخصت هذه الدراسة الى وجود أحداث إصلاح اداري للقضاء على ظاهرة الفساد الاداري في الجزائر، وضرورة تعزيز الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الاموال وكذلك تطوير القطاع الخاص الوطني لتغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتنويع الانتاج وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

ثالثا: دراسة محمد زوزي (2009-2010): مذكرة دكتوراه بعنوان "تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الصعوبات المعرقلة لمساهمة القطاع الخاص بعليا في التنمية الاقتصادية عموما، والقطاع الصناعي خصوصا.

حيث توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي لا يزال يركز استثماراته في الصناعات الغذائية أو في القطاعات الربحية السريعة ولا يعمل ضمن استراتيجية وطنية شاملة.

رابعًا: دراسة شليغم سعاد2015، مذكرة دكتوراه بعنوان "أزمة البطالة و سياسات التشغيل في الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى منافسة أزمة البطالة و سياسات التشغيل في الجزائر من خلال التحليل والنقد لمختلف السياسات الموضوعة خلال الفترة من الاستقلال إلى غاية 2005.

توصلت هذه الدراسة إلى أن البطالة تشكل التحدي الأساسي للسلطة الحاكمة ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقة في إجراء إصلاحات جذرية وعلى كل المستويات، والخروج من دائرة القرارات الارتجالية التي طبعت صورة الجزائر لحد الآن وأبقتها داخل الحلقة المفرغة للتخلف و التبعية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث

في هذه الدراسة تناولنا مجموعة من الدراسات السابقة و التي اعتمدنا عليها في العديد من النقاط المهمة والتي كانت مبهمة لدينا وأعطت لموضوعها جانبا من شأنه أن يبرز قيمته والمتمثلة في المساهمة في تحديد بعض المفاهيم بالنسبة للمتغيرين و المساعدة في صياغة الفرضيات.

كذلك من خلال الدراسات السابقة توصلنا إلى تواجد أوجه اختلاف و أوجه تشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وتتمثل في أن الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا مع انه تم الاعتماد على نفس منهج الدراسة وأن الدراسات السابقة تناولت متغيرات الدراسة الحالية.

أما أهم أوجه الاختلاف فهي تتجسد في أن مجمل الدراسات السابقة تدور حول موضوع البطالة أو الاستثمار الخاص وربط أحد الموضوعين بمتغيرات أخرى، أما دراستنا تتمحور حول إبراز العلاقة بين معدلات البطالة والاستثمار الخاص في الجزائر.

الخلاصة :

من خلال التطرق للجانب النظري من الدراسة والذي يشمل مفاهيم ترتبط بالاستثمار والاستثمار الخاص والبطالة توصلنا الى أن ليس هناك تعريف موحد لمتغيرات الدراسة و إنما كل باحث يعرفها من وجهة نظر معينة، و قد جاء في هذا الفصل توضيح مفهوم القطاع الخاص و خصائصه حيث يمكننا أن القطاع الخاص عن أساسي و منظم في النشاط الاقتصادي كحاله دور كبير في القضاء على ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلة عالمية و ليس وطنية فقط و هذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للاستثمار الخاص و معدلات البطالة في الجزائر

- المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر
- المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر
- المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بمعدلات البطالة في الجزائر

تمهيد:

يقوم القطاع الخاص بتفعيل وسيلة أو استراتيجية جديدة تسعى على الأقل للتقليل من مشكلة البطالة التي تعد من أهم القضايا التي تعاني منها معظم المجتمعات ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية كونه يحاول تقديم رؤية علمية حول تأثير الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر.

و على هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل واقع الاستثمار الخاص والبطالة في الجزائر و إبراز العلاقة التي تربط بينهم حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** واقع البطالة في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** علاقة الاستثمار الخاص بمعدلات البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر

عند بروز الاستثمار الخاص للجزائر تأثر بالعديد من الأوضاع مختلفة المجالات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مما حد من توسعاته إلا أنه قد مر بأحداث وتطورات سنتطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

الفرع الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات وعناصر تنافسية لجذب الاستثمارات وهذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين وخاصة أن مناخ الاستثمارات الحالي يساعد على ذلك واهم العناصر التي تساعد ذلك واقع الاقتصاد الجزائري، الاطار التشريعي والتنظيمي والإداري خاصة قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد سيتم التطرق إليها فيما يلي:[1]

اولًا: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، ومن هذه القوانين:

- قانون رقم 277/63 الاستثمارات الصادر في سنة 1963 الصادر بتاريخ 1963/7/26.
- قانون الاستثمارات الصادر في 1966، الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/6/15 أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي.
- قانون سنة 1982: قانون رقم 11/82.
- قانون سنة 1988: قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988.
- قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/4/14 الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعيين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة.
- قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر

[1] منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، من ص 129 إلى ص 135.

المقيم و المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.

- الأمر الرئاسي رقم 1-3 الموافق (2001/8/20) المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض . كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.
- القانون 12/93 و الأمر الرئاسي 01- 03 وبموجب هذا القانون أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي:

أ- ميدان التطبيق (المجال):

المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 12/93 تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي، فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات.

ب- أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على أن يخص التصريح على الخصوص ما يلي:

- التصريح بهوية المستثمر
- التصريح بطبيعة النشاط الممارس
- التصريح بهيكل الاستثمار وتجهيزاته.
- التصريح برأس مال المستثمر.
- التصريح بعدد مناصب الشغل.
- التصريح بخصائص الأرض المطلوبة.
- التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة .
- التصريح بمكان إقامة المشروع....الخ

و هي الشروط الواردة في المادة 4 من القانون.

ج- **الضمانات القانونية:** وهي مصرح بها في الباب الخامس من القانون – المادة 38 وتتخلص في:

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 39) .
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

و يترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف (المادة 40).

كما تنص المادة 41 من المرسوم على انه يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، أما بفعل المستثمر وأما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

كما خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه و قد تم التميز بين ثلاثة أنظمة:

- **النظام العام:** و قد كانت الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة اتجار المشروع الاستثماري وكذا فترة استغلاله و تخص إعفاءات ضريبية و جمركية و بعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي (المواد 19.18.17 من القانون 12/93)
- **النظام الخاص:** و قد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخص الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة و اقر المشروع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي و إمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر (المادة 23 من نفس القانون السابق).
- **نظام المناطق الحرة:** و يشمل الاستثمارات المنجزة ي المناطق الحرة، وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة و المؤسسات الموجودة في التراب الوطنية من عمليات التجارة الخارجية (المادة 26 من نفس القانون) وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب و لرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه جبائي والجمركي .

كما أن ما جاء به الأمر رقم 1-3 في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة و توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة والجديد في هذا القانون ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص.

- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات **ANDI** تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار تراخيص وقد فتحت لها فروع عبر كامل ولايات الوطن و تنوي فتح فروع أخرى وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالها المالي و تقوم بما يلي :
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدون لها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب و الرسوم.
- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي و الخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لان منح العقارات كان يتم بصفة غير مشقة وفي غاية التعقيد.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية، و التشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر و انضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية و دولية منها:

- اتفاقية ترقية و ضمان الاستثمار، تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون التبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي.
- اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول.

كما صادقت الجزائر مع مطلع سنة 1995 على الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الاستثمار **CIDI** كما وقعت العديد من الاتفاقيات مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة تتعلق بمجال الاستثمار و حمايته.

ثانيا: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار.

و في هذا الإطار وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 1994/10/17 تم إنشاء:

- **وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI:**

التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 1-3 في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات **ANDI** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب وهي تتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.
- المصادر و الأجهزة.

- **المجلس الوطني للاستثمار CNI :**

جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، و يتطلع بالمهام التالية:

- صياغة استراتيجية و أولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

- **الشبابيك الوحيدة اللامركزية:**

من اجل التخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية.

- **الهياكل التقنية المختصة لدعم و متابعة انجاز المشاريع:**
  - شبكات معلوماتية وطنية و دولية.
  - صندوق لدعم الاستثمار.
  - حافظة عقارية للمستثمر.
  - مساهمة خبراء و مختصين وطنيين و أجانب.
  - بلاد ذات إمكانيات كبيرة للنمو.
  - إدارة في خدمة المستثمرين و التنمية الوطنية.
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار MDCGCPPI :** وتتطلع بالمهام التالية:
  - تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة.
  - اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

وبموجب هذه القوانين والهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.

ثالثًا: المؤهلات الخاصة للاستثمار في الجزائر

ويتم ذكرها فيما يلي:[1]

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان اوروبا الغربية، وتمثل مدخل افريقيا، تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب.

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود و التي هي في حاجة الى استثمارات من اجل الزيادة في الانتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير وتملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات اخرى تملكها الجزائر مثل:

- **حجم السوق:**

حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 36.3 مليون نسمة سنة 2011، ما يجعل استهلاك كبير للمواد المصنعة و مواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات سنة 2011 ما يقارب 17.5 مليار دولار وهي في تزايد مستمر.

- **البنية التحتية:**

تملك الجزائر بنية متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها 120 الف كيلومتر كما يوجد 4 ألف كيلومتر من السكك الحديدية، يوجد بالجزائر حوالي 11 ميناء يقدم مختلف انواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع انواع السلع الى جانب هذا يوجد 51 مدرجا منها 3 للملاحة الجوية و 12 مطار دوليا.

- **المحيط التقني:**

منه 70% من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة.

الفرع الثاني: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة فإن مشاركة رأس المال الأجنبي أصبح ضروري في التنمية الاقتصادية من أجل هذا يجب على الجزائر أن توفر وتخلق مناخ ملائم لترقية الاستثمارات الاجنبية وذلك بتحقيق بعض الشروط:[2]

- ان تكون كل المعلومات الخاصة بالاستثمار والمحيط به متوفرة.
- ان تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والاجانب.
- تطهير المحيط من البيروقراطية و محاربة الرشوة.
- احترام قواعد الضمانات في الاتفاقات التي وقفتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.

[1] اعميري خالد، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] المرجع نفسه، ص59-60.

– تحقيق وانجاز ميكانزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي الى تحويل أو تسعير العملة بنسبة جيدة من طرف البنك المركزي الجزائر

– تحرير التجارة الخارجية.

– انجاز سوق مالية متفتحة لرؤوس الاموال الدولية.

– استقرار المناخ الاقتصادي.

– الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار.

– الاصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي.

– اصلاح النظام العام وترقية القطاع الخاص.

– تحرير الاسعار وإلغاء الدعم.

– الاصلاح الضريبي.

– اصلاح القطاع المالي والمصرفي.

المطلب الثاني: الاستثمار الخاص في الجزائر

الفرع الاول: مسار القطاع الخاص واهم الاجراءات والقوانين المتخذة في تقرير مكانته في الجزائر

يقسم مسار القطاع الخاص وأهم الاجراءات والقوانين المتخذة في تعزيز مكانته في الجزائر الى عده فقرات منها:[1]

أولا: فترة الثمانينات

تعتبر فترة الثمانينات الانطلاقة الاستقلالية للمؤسسات ومرحلة التوجه الفعلي نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه واللجوء الى الخوصصة كحل للأزمات الاقتصادية، ويمكن القول ان بوادر الخوصصة ظهرت بصدور قانون81/1 والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني أو التجاري التابع للدولة والجماعات المحلية، ليتم تعديله بموجب القانون 36/3 والذي وسع دائرة التنازل لتشمل العديد من صيغ الاملاك العقارية المتنازل عنها، ليتم تعزيزه بقانون 86/13 والذي ينص في مادته 3 مكرر انه يندرج انشاء الشركات المختلطة للاقتصاد الوطني في اطار المخطط الوطني للتنمية، وقد أرخت سنة 1988 في الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 13 جانفي 1988 العديد من القوانين التي شكلت الإدارة الحقيقية للإصلاحات والتي أهمها القانون 88/1 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والقانون 88/2 المتعلق بالتخطيط، والقانون 88/3 المتعلق بصناديق المساهمة، والقانون 88/4 والذي يعدل ويتمم الامر 59/75 والمتضمن القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية والاقتصادية وبعد التعديل الدستوري بتاريخ 1989 الذي يحمل

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، **تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020, ص283–284.

في نصوصه التحول نحو الاقتصاد الحر وجملة الاصلاحات الهيكلية الواسعة النطاق والموقع عليه مع المؤسسات المالية العالمية تحديدا مع صندوق النقد والبنك الدوليين وقد كان الهدف الرئيسي منه توفير مناخ الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي.

ثانيا: فترة التسعينات

شكلت هذه الفترة مرحلة الشروع الفعلي في عملية الخوصصة بوضع الأطر القانونية وتحديد آليات تنفيذها التي بدأت بقانون 90/10 قانون النقد والقرض والمتضمن استقلالية البنك المركزي وانشاء سوق مالي وتفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية، ليعقبه قانون 93/12 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الخارجية، وقد عدل القانون 94/8 في مادة 24 أحكام المادة 20 من القانون 88/1 والتي سمحت لأول مره ببيع المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها للخواص في حدود 28-49% ليتم التخلي عن هذه النسبة في الامر 95/22 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ومنه تكون المؤسسات الخاصة بنسبه كلية، ليعدل ويتمم الامر 97/12 والقاضي بتوسيع نشاط المؤسسات الخاصة وضمان اصلاحها وتسييرها وتوسع الخوصصة في هذه الفترة التي تشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

ثالثا: الفترة من 2000 الى 2017

بدأت هذه الفترة بعدة قوانين واصلاحات كان لها دور كبير في تطوير القطاع الخاص وتأهيله للدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان الامر 3/1 والمتعلق بتطوير الاستثمار في المادة 6 بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار مهمتها الاساسية في تسيير عملية الاستثمار خصوصا للقطاع الخاص، عدل وتمم بالأمر 8/6 في مادته 4 بإعطاء الحرية التامة والحماية القانونية وكل الضمانات مع مراعاة التشريعات والتنظيمات بالإضافة الى الكثير من الاعفاءات والامتيازات الجبائية، ليتبع بالقانون9/16 والمتعلق بترقية الاستثمار الذي حمل في طياته جملة من التعزيزات للاستثمار تمثلت في تحفيزات جبائية واعفاءات من شانها اعفاء دفعة قوية للقطاع الخاص.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص والاقتصاد الجزائري

أولًا: تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص و العام من البنوك:

تعتبر القروض المقدمة من البنوك للقطاعات القانونية (القطاع العام و الخاص) مؤشر جيد لقياس نمو هذه القطاعات وهو الامر الذي يعود عليها في توسيع النشاط والانتاج ومنه اعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ومن خلالها التنمية الاقتصادية .

الجدول (2-1): تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام (القيم بملايير دج) 2010-2017

السنوات	القطاع الخاص		القطاع العام		مجموع القروض
	القيم بملايير دج	%	القيم بملايير دج	%	

2010	1806.7	55.29	1460.6	44.71	3267.3
2011	1983.5	53.24	1742.4	46.76	3725.9
2012	2247	52.41	2040.2	47.58	4287.2
2013	2722	52.79	2434	47.21	5156
2014	3121.7	47.99	3382.3	52.01	6504
2015	3588.3	49.31	3688.2	50.68	7276.5
2016	3955	50.01	3952.2	49.99	7907.2
2017	4568.3	51.45	4311.3	48.55	8879.6
مارس 2018	4542.2	50.24	4500.3	49.76	9042.5

المصدر: سعد مقص، لعلا رمضاني، **تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020، ص286.

الشكل (2-1): مخطط يوضح تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص و العام

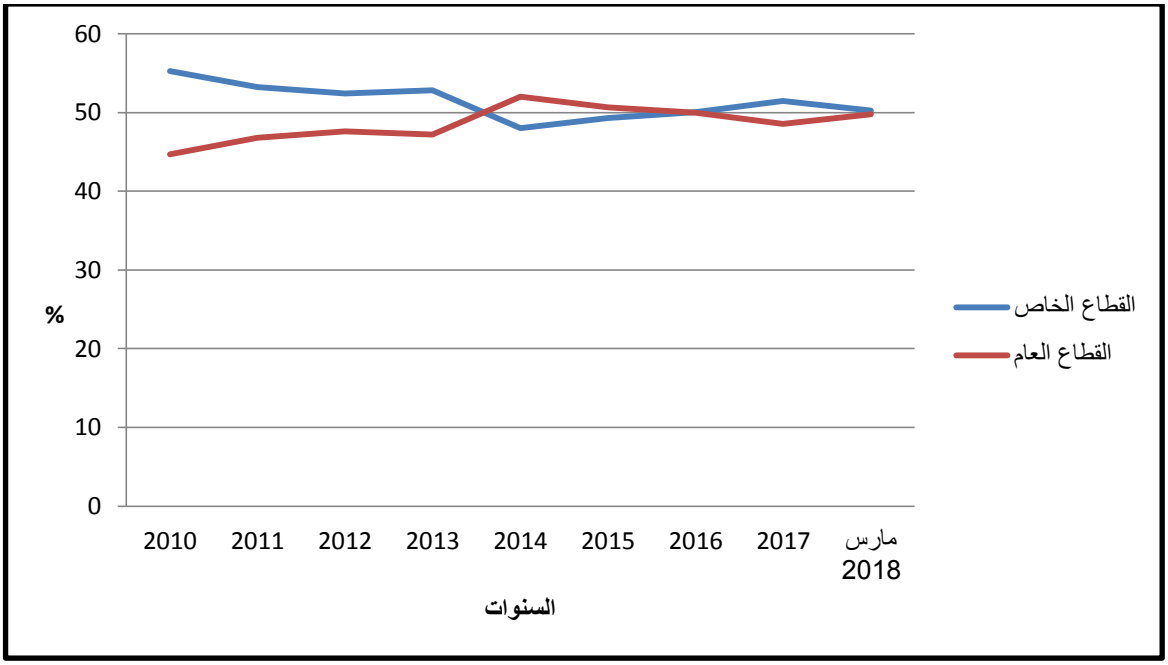

المصدر: سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020، ص 286.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن قيمة القروض المقدمة للقطاع الخاص في كثير من المرات تتجاوز ما يتلقاها القطاع العام الا أنه و بعد دراستهم بشكل منفصل نجد تراجع يبدأ من سنه 2010 حيث كانت النسبة 55,29% الى غاية سنة 2014 حيث توقف الانخفاض عند نسبة 49.99% وهو ما يمكن ان نفسره بالمشاريع المسطرة للقطاع العام في اطار المخطط الخماسي (2009-2014)

والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الوطني الا أن أزمة انخفاض أسعار البترول التي بدأت في سنة 2014 جعلت القروض المقدمة للقطاع العام تتراجع بسبب عدم القدرة على السداد لتزيد في المقابل نسبة القطاع الخاص من جديد لنفس السبب وهو قدرته على السداد.[1]

ثانيًا: تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة أحد أهم المقاييس الدالة على تطور الاقتصاد فهي تعبر عن كل ما يتم إضافته من قيم في كل مرحلة من مراحل الانتاج والتداول السلعي أو عند تقديم الخدمات، والجدولين التاليين يوضحان تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة.

في الجدول الأول يمثل القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات والجدول الثاني خارج قطاع المحروقات.

الجدول (2-2): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة بما فيها القطاع المحروقات (%) لسنة (2000-2017)

تطور مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة بما في ذلك قطاع المحروقات (%) لسنة (2000-2008)									
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العام	58.3	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8
الخاص	41.7	47.6	49.3	47.5	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2
تطور مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة بما في ذلك قطاع المحروقات (%) لسنة (2009-2017)									
القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	45.4	48.4	51.7	48.5	43.4	40.5	33.3	32.3	34.7
الخاص	54.6	51.2	48.3	51.5	56.6	59.5	66.7	67.7	65.3

المصدر: سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020، ص 288.

من خلال الجدول يتم تقسيم المدة المدروسة (2000-2017) الى فترتين، حيث نجد أن في الفترة الاولى (2000 - 2008) أن نسبة مساهمة القطاع العام تتجاوز 50% لتصل الى 58.8% سنة 2008، وله مبرراته الاقتصادية وهي فترة ارتفاع اسعار المحروقات و الفترة التأسيسية لمشاريع القطاع الخاص، أما الفترة الثانية (2009-2017) و هي فترة التراجع الواضح للقطاع العام ليحل محله القطاع الخاص الذي بدأت مشاريعه تدر عائدات تظهر نسبها في القيمة المضافة لتصل الى نسبة 65.3% سنة

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

2017، وفي المقابل ترجع نسب القطاع العام لتراجع أسعار المحروقات والذي يعتمد عليه القطاع العام بشكل كلي.[1]

الجدول (2-3): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج القطاع المحروقات (%) لسنة (2000-2017).

تطور مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (%) لسنة (2000-2008)									
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العام	25.2	21.3	22.1	22.1	21.5	21.1	19.6	19.1	17.6
الخاص	74.8	78.7	77.9	77.9	78.5	78.9	80.4	80.9	82.4
تطور مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (%) لسنة (2009-2017)									
القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	16.4	15.8	15.4	14.7	13.6	14.6	15	15.1	15.3
الخاص	83.6	84.2	84.6	85.3	86.4	58.4	85	84.9	84.7

المصدر: سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020، ص289.

يحصل دائما عند استبعاد قطاع المحروقات ظهور النسب الحقيقية للاقتصاد، حيث أن اعتماد القطاع العام بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات يظهر بشكل واضح في جدول تطور مساهمة كل من القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، ومنه القطاع العام لا يكاد يقدم أي قيمة مضافة بدون قطاع المحروقات، الأمر الذي يدخل الاقتصاد الوطني في أزمة انخفاض أسعار البترول وأزمة انخفاض أسعار البترول 2014 خير دليل، في حين نجد نسب القطاع الخاص مرتفعة ومؤثرة في الاقتصاد.[2]

ثالثًا: مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل

يعتبر التشغيل من أهم المؤشرات على تطور التنمية الاقتصادية حيث كلما زادت نسبه التشغيل وانخفضت معدلات البطالة كلما دل على نجاعة السياسات الاقتصادية ومن وراءها تطور التنمية الاقتصادية، وللقطاع الخاص دور مهم في رفع معدلاته وهذا ما سنلاحظ في الجدول التالي:

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص288.

[2] المرجع نفسه، ص289.

الجدول (2-4): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل لسنة(2011- أفريل 2018)

السنوات	الفئة العاملة	القطاع الخاص		القطاع العام	
		العدد	%	العدد	%
2011	9599000	5759400	60	3839600	40
2012	10170000	5817240	57.2	4352760	42.8
2013	10788000	6343344	58.8	4444656	41.2
2014	10239000	6143520	60	4095600	40
2015	10594000	6144520	58	4449480	42
2016	10845000	6485310	59.8	4359690	40.2
2017	10858000	6851398	63.1	4006602	36.9
أفريل 2018	11048000	6960240	63	4087760	37

المصدر: سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020، ص290.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول للعمال المشتغلين بالعدد و النسب، نلاحظ التطور من سنه 2011 حيث بلغ العدد الكلي 9599000 عامل إلى أفريل حيث تطور ليصل إلى 11048000 عامل أي بفارق 1449000 عامل، لكن عند تقسيمه الى القطاعين الخاص والعام يظهر أيضا أن نسب القطاع الخاص تتجاوز 60% في كثير من السنوات، وهذا أن طبيعة القطاع الخاص الذي يميل إلى عدم التصريح بكل العمال مخافة التأمين والضرائب، أي أن نسبة العمال في القطاع الخاص تكون أكثر بكثير من القطاع العام الذي تكون نسبته شبه مضبوطة لطبيعته، ومنه نستنتج أن القطاع الخاص يوظف أعداد كبير من العمال و هو المؤشر الجيد في التنمية الاقتصادية.[1]

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من البطالة حيث يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة نتيجة المجهودات التي تبدلها الدولة و من خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء تحليل مبسط لواقع البطالة في الجزائر.

المطلب الاول: مدخل الى البطالة في الجزائر

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص291.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية عن مشكلة البطالة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائر مراحل متعددة مختلفة من انعاش وانكماش الأمر الذي أثر على معدلات البطالة من سنة لأخرى و من مرحلة لأخرى وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:[1]

لقد انتهجت الجزائر منذ سنوات الأولى من الاستقلال استراتيجية تنموية تقوم على بناء جهاز انتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية، حيث يتم تنفيذها بفضل انشاء استثمارات كبيرة معتمدة في ذلك على توجيه مخططات تنموية، وكان الهدف الرئيسي من هذه السياسات الاستراتيجية هو التشغيل، وكما تجسد من خلال المخططات الاولى وتطور حجم الاستثمارات في مجال المحروقات حيث استحوذ القطاع على 91 مليار دينار واكثر من 209 مليار دينار لباقي القطاعات، كما تجدر الاشارة إلى أن هذه الاستثمارات تم تمويلها عن طريق مداخيل المحروقات، التي كانت كافية لتغطية الاحتياجات من الموارد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الانتاجي.

أولا: الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2000

وهي فترة الاصلاحات وبرامج التعديل الهيكلي، فهي مرحلة صعبة في تاريخ التشغيل في الجزائر، حيث تم وضع اصلاحات اقتصادية هيكلية جديدة في هذه المرحلة مع بداية سنة 1990 وهي المرحلة التي شكلت الانعطاف الحاسم للدخول في نظام اقتصادي جديد تميز بشروط وقيود كبيره ظهرت على المستوى الكلي، ومع الحالة المتداولة لسوق الشغل، هذه الاصلاحات التي تسمح بإدخال مرونة كبيرة في علاقات العمل بإعطاء حرية كبيرة للشركاء الاقتصاديين من أجل التفاوض بكل حرية فيما يخص الأجور وكذلك شروط وظروف العمل.

حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب العمل المفقودة قدرت 637188 منصب شغل، ومن جهة أخرى نجد أن زيادة تراكم عدد العاطلين عن العمل ناجم من المركبة الاصلية المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديمغرافي حيث يمكننا النظر إلى ما يقارب 200 ألف إلى 300 ألف طالب جديد للعمل لكل سنة في سوق العمل.

ثانيا: المرحلة الثانية من 2000 إلى 2006

حيث شهدت هذه الفترة انخفاض وتدهور في اسعار النفط و تراجع معدلات البطالة راجع الى التوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة التي شهدها الاقتصاد الوطني.

ثالثا: المرحلة الثالثة من 2006 إلى 2015

[1] كمال بن دقفل، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر**، مجله العلوم الإحصائية، جامعة تيارت، تيارت (الجزائر)، العدد السابع، 2011، ص 2-5.

كان للأزمة المالية العالمية تأثير على الاقتصاد الجزائري وما صاحبها من انعكاسات سلبية، كما شهد قطاع التشغيل تحسنا ملحوظا، حيث شهدت هذه الفترة زيادة في وسائل دعم و آليات التشغيل.

الفرع الثاني: خصائص البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

- تمركز أعلى نسبة للبطالة في الشمال مقارنة بالجنوب، ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية الصعبة التي تسود المنطقة وتمركز أغلبية السكان في المناطق الشمالية.
- ارتفاع عدد البطالين غير الحاملين للشهادات العليا مقارنة مع أصحاب الشهادات العليا، لأن معظم البطالين لديهم مستوى تعليمي ضعيف، وكما هو متعارف عليه أن هناك علاقه عكسية بين التعليم والبطالة، أي وجود انخفاض تدريجي في نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي، وترتفع البطالة في المتوسط بسبب اليد العاملة الغير مؤهلة و الأقل انخفاضا في صفوف الحاملين لشهادات جامعية بسبب سياسات مكافحة البطالة في الجزائر (كعقود ما قبل التشغيل).
- إن البطالة في الجزائر متمركزة بصفة كبيرة في الوسط الحضري بنسبة 11.6% نسبتها الى 10.1% في الأوساط الريفية، و هذا راجع إلى هجرة الشباب من الريف إلى المدينة هروبا من صعوبة الظروف الاجتماعية و تمركز أغلبية النشاطات الاقتصادية في المدينة، بالإضافة إلى العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر.
- إن البطالة في الجزائر تتوزع بين بطالة الادماج الناتجة عن نسبة النمو السكاني المتزايد بشكل متسارع بسبب عدم التنسيق بين قطاع التعليم و متطلبات سوق الشغل و إلى ارتفاع نسبة البطالة بين بعض المناطق، و في الوقت نفسه يوجد العديد من مناصب الشغل الشاغرة في بعض المناطق الاخرى وبطالة اعادة الادماج الراجحة إلى تسريح العمال واغلاق أغلب المؤسسات العمومية و خاصة في قطاع البناء والاشغال العمومية.

الفرع الثالث: أسباب البطالة في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث البطالة في المجتمع وهي تختلف من بلد إلى أخر و ذلك حسب درجة النمو الاقتصادي كذلك الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السياسية و التي تمر

[1] عمر بن جيمة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقه بشار**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان (الجزائر)، 2011، ص 82-83.

بها كل بلد و يتم التركيز على أسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري و التي تشترك فيها معظم الدول المتخلفة و منها الدول العربية على وجه الخصوص وذلك من خلال النقاط الحالية:[1]

- ارتفاع معدل النمو الديمغرافي والذي يؤدي إلى زيادة نمو قوة العمل (زيادة عارضي العمل) غير أن هذه الزيادة (ارتفاع معدل النمو الديمغرافي) لا يمكن اعتبارها احد الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدل البطالة، وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى التي تعرف كثافة سكانية أكبر من الجزائر كمثر مثلا. وكذلك بالنظر للموارد والإمكانيات الكبيرة التي يحوزها بلد الجزائر، والتي بإمكانها أن تضمن توفير فرص عمل كافية لكل الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- تراجع دور الدولة والقطاع الخاص عن التوظيف: وذلك بسبب ضعف الاستثمارات المنتجة سواء العمومية منها أو الخاصة، بالإضافة إلى ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي من شانها أن تسرع من وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي التقليص من معدلات البطالة.
- عدم توفر المعلومات و الإحصائيات الكافية حول سوق العمل في الجزائر: حيث لا توجد أرقام و معطيات دقيقة سواء فيما يتعلق بالطلب أو العرض على العمل.
- بالإضافة إلى نقص المعلومات على فرص و إمكانيات الاستثمار.
- فشل معظم خطط و برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة: ومنها سياسات التشغيل والحماية ضد البطالة.
- ضعف وعدم كفاءة مناهج التعليم و التكوين في الجزائر في مختلف مراحله: بالرغم مما تبدله الدولة وإصلاحات و الذي يؤذي إلى ضعف الكفاءات والخبرات لدى حاملي الشهادات العلمية و المهنية وهذا ما يجعل هؤلاء عير قادرين على الاندماج بسهولة في سوق العمل.
- تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الصناعي والخدمي: وحتى الزراعي وذلك بسبب التسارع الكبير في التطور التكنولوجي، حيث حلت هذه التكنولوجيا محل الإنسان (البطالة التقنية)، بالتالي تم التقليل بشكل كبير من اليد العاملة البشرية.
- عدم إقبال الشباب على الأعمال الحرة و مبادرات الفردية: من خلال العمل على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة من قبل حاملي الشهادات الجامعية و المهنية، وذلك مرده بالأساس إلى غياب روح المؤسسة أو المقاولة القائمة على حب العمل والمبادرة واستعداد للمخاطرة وتبني الأفكار الجديدة لدى الشباب الجزائري خاصة منهم خرجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يحاول سنويا حوالي 4% من المجتمع

[1] ناجي بن حسين و آخرون، **البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد،1العدد1، 2002 ، ص 119.

ممن هم قادرون على العمال الذين يبدؤوا عملا جديدا، و بالرغم من أن معظم هؤلاء ليسوا قادرين بالضرورة عاطلين عن العمل وإنما لديهم وظائف.

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل: يمثل أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين، و قد نجم عن عدم توجيه الطلاب إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل لأن انعدام الربط بين سياستي التعليم و التوظيف، يؤذي إلى تراجع عائد التعليم، مما يؤذي بالخريج إلى الاختيار بين أمرين، إما العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه، أو أن يبقى عاطلا، و هذا ما نراه واضحا في الجزائر حيث أنها لم تصل بعد إلى مرحلة التوفيق بين متطلبات سوق العمل من اليد العاملة، و دفعات المتخرجين من منظومة التكوين، حيث انه في الفترة قبل التسعينات كانت هناك احتياجات التشغيل تفوق الدفعات المتخرجة أما بعد التسعينات إلى يومنا هذا فإن احتياجات التشغيل أقل من الدفعات المتخرجة.
- توقف الدولة على استثمار المنتج: عرف الاستثمار في جزائر مرحلتين و سياستين مرحلتين من حيث التمويل و سياستين من حيث التوجيه. المرحلة الأولى وهي مرحلة الوفرة المالية التي وافقت سياسة بناء القاعدة الصناعية المتمثلة أساسا في شراء الآلات و التجهيزات والمواد الأولية اللازمة لتحريك الجهاز الإتماني، إنها سياسة الاستثمار المنتج هذا ما دفعته إلى توفير نظام مركزي قوي للقيام بهذه المهمة من أهم مظاهر هذا النظام التملك الجماعي لوسائل الإنتاج والأرض ملك الدولة، تنظيم إنتاج السلع وتسويقها، التحكم الكلي في ميكانيزمات تمويل الاستثمارات وكذا التوزيع القطاع لها.

المطلب الثاني: تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من البلدان العالم من مشكلة البطالة و إذا ما تتبعنا تطورات ظاهرة البطالة في الجزائر و هذا يتضح بأنها بالرغم من المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، إلا أن الدولة تمكنت إلى حد ما من التخفيف من هذه الظاهرة، ولعل ذلك يعود إلى استغلال عوائد البترول في إحداث التنمية من خلال انتهاج استراتيجية الصناعات الثقيلة و الإصلاح الزراعي.

الشكل (2-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017

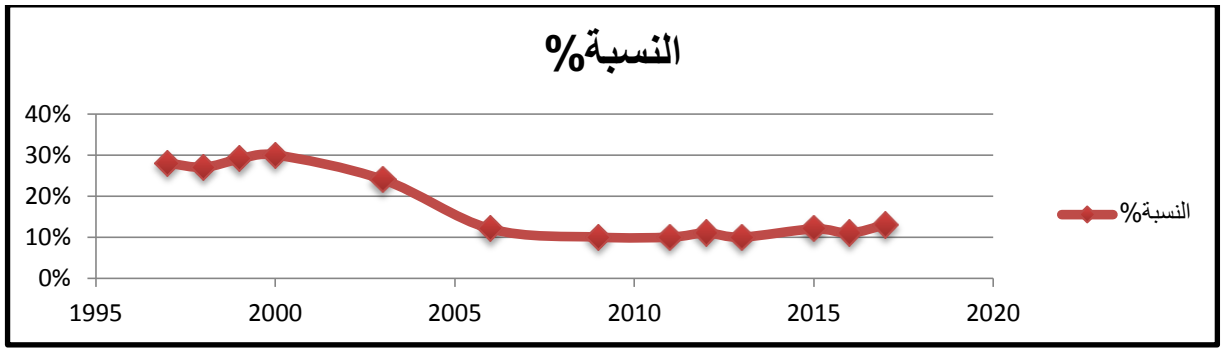

المصدر: قوري يحي عبد الله، اثر الاستثمار الحكومي و الخاص على معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر، ص69.

يبين الشكل رقم (2-2) تطور ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1997-2017 حيث يمكن تسجيل ما يلي: [1]

- يظهر التمثيل البياني الفترات التي تفاقمت فيها معدلات البطالة و هي الفترة الممتدة بين 1997-2017، أين بلغت أعلى نسبة لعام 2000 بحوالي 29.5% ثم تراجعت تدريجيا بسبب السياسات الاقتصادية التوسعية التي تم الشروع فيها بعد ارتفاع أسعار النفط و بلغت أدنى مستوياتها عام 2012 بحوالي 9.8% لتشهد ارتفاعا طفيفا خلال الأعوام اللاحقة حيث تم تقديرها في حدود 11.7% عام 2017 و ذلك تزامنا من السياسة التقشفية التي تم تبنيها بعد تراجع أسعار النفط لعام 2015.
- النتائج المحققة في ما يتعلق بالتشغيل و البطالة تبدوا أيضا متواضعة إذا ما قورنت بحجم النمو الاقتصادي والحالة لا تتناسب مع استجابة الطلب الكلي لصدمات الاتفاق الحكومي و يمكن أن نفسر ذلك بعدة عوامل منها.
- الأثر المزاحم للطلب المحلي و المتمثل في اثر الواردات حيث تزايدت قيمة الواردات من 500 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 6229 مليار دينار جزائري سنة 2017 إي أنها تضاعفت حوالي 12 مرة و هو ما يعني ضياع ألاف فرص العمل التي كانت من الممكن استحداثها لو تمت تلبية الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدلا من الاستيراد.
- الطبيعة الريفية للاقتصاد الجزائري حيث يشكل النفط أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 وأكثر من 95% من الصادرات و المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة، إلا انه مع ذلك لا يوظف سوى 10% من القوى العاملة (بما في ذلك القطاع الصناعي) و بالرغم من أن

[1] قوري يحي عبد الله، **اثر الاستثمار الحكومي و الخاص على معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر، ص 68.

قطاع النفط يحقق الموارد اللازمة لتغطية الاستهلاك عن طريق الاستيراد إلا انه لا يؤثر بشكل كثير في تنمية البلد و استيعاب القوى العاطلة عن العمل بشكل مباشر.

- انتشار الفساد حيث تحتل الجزائر المرتبة 112 في مراتب الفساد في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لعام 2018 وذلك من أصل 180 دولة وتظهر أثار الفساد على مستويات التشغيل من خلال الحد من حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- عدم التوافق بين النظام التعليمي و سوق العمل حيث ترتفع البطالة في أوساط خريجي المعاهد والجامعات، ويزداد الأمر سوءا مع قلة الاستثمارات وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوبة.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بمعدلات البطالة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز العلاقة بين الاستثمار الخاص و معدلات البطالة في الجزائر و الإجراءات المتبعة لتعليل الفجوة بين مخرجات التعليم و سوق العمل.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لتعليل الفجوة بين مخرجات التعليم و سوق العمل

تسعى الدولة جاهدة لوضع قنوات بين مخرجات التعليم و ناصب العمل من اجل القضاء على البطالة بإتباعها للإجراءات التالية:[1]

- مراكز البحوث الجامعية: عن طريق اشتراك ممثلي قطاع الأعمال في مجالس إدارتها و تقديم الدعم المالي المطلوب من أجل تطوير خطط المشاريع بحكمة.
- مراكز البحوث المشتركة: هي صيغة للعمل بين القطاعين تتميز بهياكل إدارية مرنة تستجيب للاحتياجات سوق العمل و تركز على البحوث التطبيقية.
- بحوث برامج الدراسات العليا بالجامعات: تمثل إعداد الطلبة لبحوثهم العلمية كأخذ متطلبات التخرج في البرامج الأكاديمية فرصة عظيمة يمكن استغلالها لتطوير العلاقة بين قطاع التعليم والقطاعات الأخرى أي خلق فرص عمل لهؤلاء الطلبة ومنه تخفيض معدلات البطالة.
- البحوث المشتركة: تقوم مجموعة من المؤسسات ذات الإنتاج المتشابه بالتعاقد مع أساتذة متخصصين حسب متطلبات البحث المطلوب من عدة جامعات، أو تركز على التعاون مع الأقسام الأكاديمية في المراكز البحثية وفقا للمجال البحثي والأكاديمي الذي تتميز به الجامعة، يوفر هذا الأسلوب خفضا في نفقات البحوث من خلال توزيع نتائج البحوث و الاستفادة منها على عدد من المؤسسات ذات الإنتاج الواحد.
- قيام الجامعات بخدمات التدريب للعاملين في مختلف القطاعات و يتضمن ذلك فعاليات و أنشطة ذات علاقة بتنمية المهارات و الكفاءات و سلوكيات العمل و برامج التعليم المستمر.
- قيام مختلف القطاعات (صناعة، زراعة، خدمات) بتقديم خدمات التدريب العملي لطلاب الجامعات من أجل اكتساب الخبرة المطلوبة في بيئة العمل و التعرف على التجهيزات و التقنيات الحديثة المستعملة.

كما قامت بالإجراءات المتمثلة في:[2]

---

[1] كمال زموري، كمال مرداوي، **منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، الوضع الراهن و استراتيجيات التطوير**، مجلة ميلاف للبحث و الدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، العدد الخامس، 2017، ص247-248.

[2] عائشة أيدار، **سياسات الإصلاح التعليم العالي و سوق التشغيل في الجزائر وقائع و تحديات**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، العدد 13، 2015، ص 131-132.

- إصلاح المنظومة التربوية في الأطوار الأولى للتعليم بما يتماشى ومتطلبات المرحلة الاقتصادية التي تعيشها الدولة في ظل الظروف الراهنة.
- إصلاح التكوين المهني من اجل خلق فرص لتطوير المهارات المهنية و التطبيقية التي تحتاجها التنمية الاقتصادية.
- تمر الجزائر بتحولات اقتصادية كبرى حيث تعيش مرحلة انتقالية من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق تولدت عنها تأثيرات اقتصادية و اجتماعية هامة، و في هذا الإطار اتخذت جملة من الترتيبات كتحسين التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تدعيم و تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، تتميز هذه المرحلة بتطور القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة مؤهلة كون ان نوعية الموارد البشرية تلعب دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي.

تبنى النظام الجديد في الجامعات الجزائرية للرفع من مستوى الطلب على العمل المتخصص، و من اجل وضع علاقة بين مخرجات التعليم و مدخلات العمل.

المطلب الثاني: العلاقة بين القطاع الخاص و مشكلة البطالة

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا و هاما في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد و فعال و ذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القوي و توفير فرص العمل المجزية للمواطنين المحليين و يتحمل مسؤولياته الاجتماعية كما يطمح الجميع بتوفير خواص ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص، فهو يؤذي دورا في خدمة المجتمع المحلي و المواطن المحلي من خلال المشاركة في توفير فرص العمل، كما أن البطالة و هجرة الأدمغة عنصران من بين أهم العناصر التي تعيق تحقيق التنمية في البلاد.

كما أن التشغيل يعد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر إزاء كثرة البطالة التي تعاني منها و التي لم يستطع القطاع العامة إيجاد حل مناسب، فكان اللجوء إلى القطاع الخاص الذي اثر على سياسة الدولة في حل مشكلة البطالة، فدور القطاع الخاص في تفعيل و تنمية الموارد البشرية متناهي فهو يقوم بتشغيل الأيدي العاملة في أنشطته المختلفة وهو بذلك يهتم في تخفيف حدة البطالة و استيعاب الأيدي العاملة الجديدة التي يدخل في سوق العمل، فالقطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة إذا ما قورن بالقطاع العام.

حيث صرح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في 2013 أن القطاع الخاص يشغل ما يعادل 1.280.986 عامل من جهة أخرى صرح الديوان الوطني للإحصائيات بوجود 6.498.000 أجير أي ما يعادل 65% و الذي يتوزعون في نشاطات نذكر منها: زراعة، أشغال عمومية، صناعية.[1]

[1] حربي سميرة، **دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري**، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 4، جويلية 2020، ص85-86.

الجدول (2-5): يبين مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر من سنة 2009-2013.

الوحدة : ألف عامل

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الخدمات	1576	1766	1939	2568	2566
الأشغال العمومية	1098	1045	1126	2154	3251
الفلاحة	1432	1243	1509	1795	1552
الصناعة	345	547	600	716	536
المجموع	4442	4601	5234	7233	7905

المصدر: حربي سميرة، دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جويلية 2020، ص85-86.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع الخاص ساهم في توفير مناصب العمل من سنة 2009-2013 خاصة في قطاعي الأشغال العمومية والخدمات مقارنة بقطاعي الصناعة و الفلاحة لاعتبارات عدة عدم التوازن بين القطاعات التنموية أو التركيز على قطاع الخدمات والإهمال الفادح لقطاع الصناعة و الفلاحة رغم أهميتهما البالغة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

الشكل (2-3): تطور الاستثمار الخاص في الجزائر 1997-2017

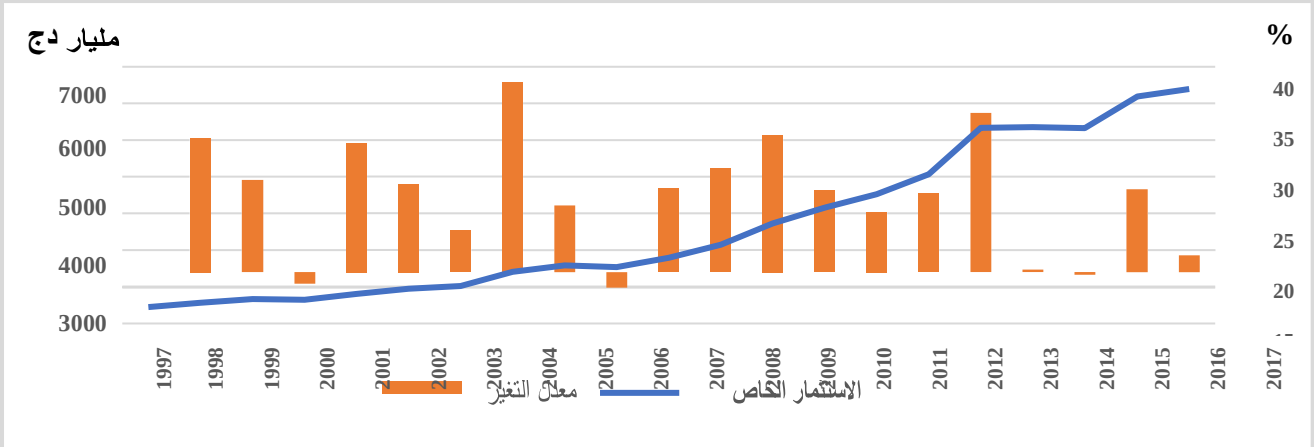

المصدر: قوري يحي عبد الله، اثر الاستثمار الحكومي و الخاص على معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر، ص71.

[1] حربي سميرة، مرجع سابق، ص 86.

من خلال الشكل (2-2) و الشكل (2-3) اللذان يمثلان تطور البطالة والاستثمار الخاص في الجزائر على التوالي، حيث يظهر الشكل (2-2) "التمثيل البياني" للفترات التي تفاقمت فيها معدلات البطالة من1997-2003 بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد اكبر لطالبي العمل إضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، التي كانت أولى نتائجها غلق مئات المؤسسات و تسريح ألاف العمال، وهذا ما ساهم في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في نفس الفترة وبالمقارنة مع الاستثمار الخاص نلاحظ أنه منخفض لأن الدولة وضعت سياسات تشغيل وكانت معتمدة على القطاع العام أكثر من القطاع الخاص، وانطلاقا من سنة 2014 و مع تراجع أسعار النفط و تبني الحكومة لسياسة ترشيد النفقات تراجعت معدلات ارتفاع الاستثمار الخاص طيلة الفترة 2014-2017 وبدأت البطالة بالارتفاع تدريجيا لأن الدولة توقفت عن تبني هذه السياسات أي استرجع القطاع الخاص مكانته، و كان بديلا من مجموعة البدائل المقترحة للخروج بالبلاد من الأزمة بتوفير الشروط الضرورية له و بيئة العمل المناسبة حتى يتمكن من التأثير بشكل ايجابي بالاقتصاد الوطني من جديد و يكون ممولا مساعدا للخزينة الوطنية حتى تعتمد كليا على العائدات البترولية.

الخلاصة:

يمكن للقطاع الخاص أن يكون له دورا في التنمية الاقتصادية وذا ما شاهدناه من خلال استعراض مختلف المساهمات التي كان له دور فيها، كخلق فرص الشغل و تشجيع اليد العاملة و تأهيلها و هذا ما سمح و بدرجة كبيرة بتدني معدلات البطالة. إلا أن هذا الواقع لم يلبث أن اصطدم بحقائق وعقبات عدة، فمشكل العقار الصناعي و فساد البيروقراطية التي تعيشها الجزائر كانت السبب الأول في قصور مهامه ونفور المستثمر وهذا ما جعل الجزائر تحتل صدارة البلدان التي تغيب فيها أدنى أساسيات تشجيع الاستثمار، رغم جعل التنظيمات التي وضعتها إلا أن مناخ الاستثمار فيها لتصف بالاستقرار و اللاتوازن،

على ضوء هذه المشاكل المعرقلة لنجاح القطاع الخاص في أداء مهامه، على الدولة أن تقوم ببذل جهود أكثر سعيا منها لتشجيعه و ضرورة اعتباره مساعدا و ليس منافسا، حتى يتمكن هذا القطاع من إخراج الدولة من أزمتها الحالية، و لتجنب الوقوع في مثلها مستقبلا.

الخاتمة

الخاتمة:

إن تزايد دور الاستثمار من القطاع الخاص خاصة مع التغيرات الاقتصادية في الدول النامية ذات مصدر أحادي الدخل، حيث ظهور العجز في الميزانية العامة الناجمة عن التقلبات و أسعار النفط وزيادة حجم الإنفاق العام لدعم المشروعات الاستثمارية المختلفة ، مما ساهم في إضعاف اقتصاداتها ، لابد ولزما من تفعيل و تنشيط دور القطاع الخاص في المرحلة المقبلة.

كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل الراغبة فيه ، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات و الإعفاءات و الضمانات قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات و بالتالي خلق مناصب شغل ، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد عاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

اختيار الفرضيات:

1. الجزائر تملك الكثير من المؤهلات و العناصر التنافسية المتمثلة في الموقع الجغرافي الممتاز الذي جعلها تتوسط دول المغرب العربي و تتمثل مدخل لإفريقيا وكذلك القاعدة الصناعية الكبرى التي تمتلكها البنية التحتية وكذا امتلاكها لقاعدة قانونية خاصة بالاستثمارات ضد الاستقلال تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر بداية من قانون الاستثمار رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/7/26 لأمر الرئاسي رقم 3.1 الصادر في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، دون أن ننسى الإطار المؤسساتي و المتمثل في إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار مثل: وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات، المجلس الوطني للاستثمار وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. ساهم القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة و التي تعتبر أحد أهم المقاييس الدالة على تطور الاقتصاد، حيث شهدت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات نسبة مرتفعة مقارنة بالقطاع العام حيث قدرت سنة 2008 نسبة مساهمة القطاع الخاص ب 82.4% و17.6% للقطاع العام وكذا سنة 2017 قدرت ب 84.7% في القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات، كذلك يساهم القطاع الخاص في التشغيل مقارنة بالقطاع العام حيث يوظف القطاع الخاص أعداد كبيرة من العمال مقارنة بالقطاع العام، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. عرفت البطالة في الجزائر تذبذبا خلال الفترة 1997-2017 حيث شهدت خلال الفترة 1997-2001 نسبة مرتفعة و هذا راجع للظروف الاقتصادية و الاجتماعية خلال هذه الفترة (العشرية السوداء) ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا بسبب السياسات الاقتصادية التوسعية التي تم الشروع فيها بعد ارتفاع أسعار النفط و بلغت أدنى مستوياتها سنة 2012 ب 9.8% ثم شهدت

ارتفاع طفيفا خلال السنوات اللاحقة وذلك راجع لسياسة التقشفية التي تم تنفيذها بعد تراجع أسعار النفط عام 2015 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4. إن معدلات البطالة تتأثر بالاستثمار الخاص ، حيث يكمن دور القطاع في تفعيل و تنمية الموارد البشرية، ويقوم بتشغيل اليد العاملة في أنشطة مختلفة فهو بمساهمة في تحقيق حدة البطالة و ذلك بتوفير مناصب شغل و منه كلما زادت نسب الاستثمار الخاص تقل معدلات البطالة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وفرت الدولة الجزائرية العديد من المؤهلات لتشجيع الاستثمار لكن لم تحقق بدورها نتائج مرضية في للحد أو التقليل من حدة مشكلة البطالة.
- إن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في عملية التشغيل، و بالتالي فإن القطاع الخاص يساهم في تخفيض معدلات البطالة أكبر من القطاع العام.
- إن دور القطاع الخاص في الجزائر مازال ضعيفا مقارنة بدول العالم و ذلك لنقص الوعي الاجتماعي و الاقتصادي و لهذا يقوم القطاع الخاص القضاء على ظاهرة البطالة و غياب الحوافز المادية و المعنوية المدعمة للقطاع الخاص.
- عرفت البطالة في الجزائر نسبة متفاوتة من فترة إلى أخرى و من حين لآخر وهذا ما يشير إلى أن الإجراءات المقترحة من قبل الدولة ماهي إلا مسكنات مؤقتة لمشكلة البطالة فسرعان ما يرتفع عدد العاطلين بمجرد انتهاء عقود العمل و عودة العاطلين لدائرة العمل.
- انتهجت الجزائر من الآليات و السياسات لعلاج أو على الأقل الحد من ظاهرة البطالة لكن لاتزال تسجل معدلات مرتفعة.

التوصيات:

- دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي.
- يجب أن يشكل القضاء على البطالة أحد الأهداف ذات الأولوية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.
- ما دامت الدولة غير قادرة على توفير مناصب العمل الازمة لجميع حاملي الشهادات وعليه غير الضروري أن يصبح تكوين الأفراد و الاستثمارات فيهم وسيلة لخلق الإبداع من خلال السعي إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة وهذا مع مواصلة تطبيق الإجراءات و القيود المرتبطة بها لامتصاص أكبر قدر من البطالين.
- توفر مناخ ملائم للاستثمار القطاع الخاص، وذلك بإزالة العوائق البيروقراطية و القانونية.

- على القطاع الخاص أن يحلى بروح المسؤولية المجتمعة و العمل وفق استراتيجية بعيدة المدى تؤهله لنيل الثقة من الحكومة و المجتمع ككل.
- معالجة السبب الرئيسي لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة من خلال إصلاح الأنظمة التعليمية وأنظمة التدريب المهني.

آفاق الدراسة:

إن موضوع دراساتنا و المتعلق بأثر الاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر سيفتح أمام دراسة العديد من المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث و دراسة و تتمثل فيما يلي:

- دور الاستثمار الخاص في في حل مشكلة البطالة؟
- دور الاستثمار الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع بالعربية:

- ✓ **الكتب**

1. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، 2007.

2. جمال الدين برقوق و اخرون، **ادارة الاستثمار**، طبعة 1، دار الجامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2016.

3. خالد محمد زواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2004.

4. رحيمي عيسى و آخرون، **ظاهرة البطالة**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد00، 2018.

5. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين العنصرية و التطبيق)**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009.

- ✓ **الأطروحات والمذكرات:**

1. اعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2014-2015.

2. عمر بن جيمة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقه بشار**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان (الجزائر)، 2011.

- ✓ **المجلات والدوريات:**

1. بونوة شعيب، لخضر عبد الرزاق مولاي، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 07، 2009-2010.

2. حربي سميرة، دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 4، جويلية 2020.

3. سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر علوم التسيير، جامعة الاغواط (الجزائر)، مجلد 6، العدد 1، 2020.

قائمة المراجع:

4. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية– دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر،المجلد6 ، العدد10،2016.

5. قوري يحيى عبد الله، **أثر الاستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 6، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

6. عائشة أيدار، **سياسات الإصلاح التعليم العالي و سوق التشغيل في الجزائر**، وقائع و تحديات، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، العدد 13، 2015.

7. كمال بن دقفل، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر**، مجله العلوم الإحصائية، جامعة تيارت، تيارت (الجزائر)، العدد السابع، 2011.

8. كمال زموري، كمال مرداوي، **منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، الوضع الراهن و استراتيجيات التطوير**، مجلة ميلاف للبحث و الدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، العدد الخامس، 2017.

9. منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف.

10. ناجي بن حسين و آخرون، **البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد1العدد1، 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. René Teboul, **Macroéconomie**, édition Foucher, Vanves, 2006, p 195.

ثالثا: المواقع الالكترونية

وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الادارة و الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. htpp://www.alroqey.com (consulte le 27/5/2022)